

الجواب السادس - ستشتر الاتفاقية في الجريدة الرسمية وسيتمسر لاجتماع المجلس العالي الاطلاع عليها والوقوف على مضمونها .
وكيل الرئيس - مواضيع الجلسة الاتية .
١ - اجوبة الحكومة بخصوص دائرة المراقبة .
٢ - معاهدة الصلح مع تركيا .
ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٩

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الاردني

و ١٢ آذار ١٩٣١

عمان : الخميس في ٢٣ شوال ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

هذه هي الجريدة

الجلسة الثامنة والعشرون

افتتحت الجلسة الثامنة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢١-١-١٩٣١ المصادف يوم الاربعاء برئاسة وكيل فخامة الرئيس ابراهيم بك هاشم وزير العدلية وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا سعيد بك المفتي ومثقال باشا الفايز وسعيد باشا الصليبي وعبد الله بك الكليب .

وكيل الرئيس - عندنا جواب مدير المراقبة .

فقرئت الوكالة من قبل السكرتير ومن ثم وقف المتحدث السيد محمد عبد المهدي وقرأ جواب مدير المراقبة بالنيابة عنه :

السؤال الاول - كان المجلس التشريعي قرر في دورته الماضية وضع مشروع قانون يحدد فيه ارتباط دائرة المراقبة بالحكومة ويبين صلاحيتها ووظائفها وتشكيلاتها وفق احكام المادة ٥٦ من القانون الاساسي وقد احيل ذلك الاقتراح على الدائرة المختصة لوضع صيغة المشروع لانف الذكر وكانت الحكومة في جوابها وعدت في تقديمه باسرع وقت والى الان لم يبعث الى المجلس التشريعي الموقر مشروع ذلك القانون فما هو السبب ؟

الجواب - ان فخامة رئيس الوزراء المعظم بكتابه رقم رن ١٣٩٤١٤٢٧ تاريخ ١٠/١٤١٤١٣ لم يطلب اليانا ان ننوّل الاجابة على هذا السؤال .

السؤال الثاني - بلغني انه يوجد موظفون من موظفي دائرة المراقبة مقيمين في الملحقات بصورة دائمة مع عائلاتهم واكثرهم يسكنون بلدته وانه تدفع لهؤلاء الموظفين مياومات علاوة عن ماهو مقرر لهم قانوناً اسوة بباقي الموظفين فما هو السبب في ذلك ؟

الجواب - لا يوجد موظفون من موظفي دائرة المراقبة (تدقيق وتحقيق الحسابات) مقيمين في الملحقات بصورة دائمة بل جل ما هنالك ان مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات بوفد موظفي هذه الدائرة الى الملحقات عندما يتطلب العمل لا يفادهم للتدقيق ومتى انجزوا العمل المطلوب منهم انجازهم رجعوا لمركز وظيفتهم عمان . والمياومات التي يتقاضونها هي وفقاً لما نص عليه قانون النقل والسفر كما وان موظفي هذه الدائرة يسكنون عمان ولا يتقاضون مياومات البناء وجودهم فيها . اذا اراد الموظف استصحاب عائلته فله ما يشاء غير ان الحكومة لاتعطيه اكثر مما هو متقن له من الوسائل

التفلية (اي لا اكثر من اجرة مقعد واحد في السيارة) ولا تعطيه مياومات لعائلته .
السؤال الثالث - بلغني ان مدير المراقبة (رئيس التدقيق والتحقيق) يذهب للملحقات تحت ستار التنقيش ويتقاضى عن ذهابه وابايه وغيابه مياومات مع انه يقضي مدة غيابه في زهات خاصة فهل لدى فعاتكم علم بذلك ؟

الجواب - ان مانفضل به عضو المجلس التشريعي لاصحة له البتة .

توفيق بك - لم تطلب رئاسة الوزراء من مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات الاجابة على السؤال الاول من اسئلة حضرة العضو المحترم محمد بك الانسي لان الجواب على هذا السؤال يتعلق بها .
لذلك اقول يوجد الان في المجلس التنفيذي تحت البحث صيغة مشروع يبين صلاحيات هذه الدائرة ووظائفها .

محمد بك الانسي - شئت الاقدار ان تخلق في بلادنا دائرة سارت في تكاملها حسب ناموس النشوء والتكامل فمن موظفين اثنين الى خمسة وسرعان ما بلغت في خلال سنتين او ثلاث من الارتقاء والتكامل اذ بلغت ١٦ موظفاً يتقاضون مع نفقاتهم مبلغاً يقارب الاربعة الاف من الجنيئات . وهكذا شاء القضاء ان يرينا كيفية نشوء هذه الدائرة العظيمة فمن شخصين اثنين بسرعة غريبة كما شاء التاريخ ان يظهر للناس حياة ابراهيم الخليل عليه السلام كيفية نشوء هيئة اجتماعية من فرد . فاذا كان الانسان يستغرب نشوء امة باسرها من شخص واحد فله من هذه الدائرة ما يقربه من الحقيقة ويعينه على تفهم سنن الكائنات المعقدة بالعجائب والله في خلقه عجائب وشؤون .
وانه لما يميز الابواب ماشاهدناه من التطورات العديدة في تسمية هذه الدائرة . فمن محققين اثنين من موظفي حكومة فلسطين الى فرع تدقيق الحسابات التابع لوزارة المستعمرات الى دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات ، الى دائرة التدقيق والتحقيق التابعة لحكومة شرق الاردن ولا ندري ما تستسمى به غداً لان اسمها :

كريشة في مهب الريح طائفة * لا تستقر على حال من القلق

وقد مرت هذه التطورات كلها ، وصرفت لهذه الدائرة مبالغ لا يستهان بها ، دون ان يكون لها قانون يحدد ارتباطها بالحكومة ، وبين اوضاعها وسلطانها ، والقاب موظفيها خلافاً لاحكام المادة ٥٦ من القانون الاساسي التي اقسمت واقسمت الحكومة معاقبة المحافظة عليه الى ان اضطر المجلس الموقر في دورته الماضية لاعطاء قرار يلزم الحكومة بوضع مشروع قانون لهذه الدائرة كما نصت عليه المادة ٥٦ الانفة الذكر . وقد طالب الحكومة بارسالة الى المجلس عدة مرات فكانت

تعدده بأنيانه بأقرب وقت . ولا يغرب عن بالككم تلك المشادة التي وقعت في الدورة الماضية حيث امتنع المجلس الموقر عن تخصيص أي مبلغ لهذه الدائرة مالم تحدد أوضاعها وسلطتها بقانون . وذهب عندئذ المتاجرون بالسياس يصورون المجلس في طلبه هذا بأنه غير راغب في النظام والتدقيق بل كادوا أن يجعلوه في عداد من يدينون بالمبادئ الفوضوية . مع أنه ما كان عدواً للنظام بل كانت في طلبه عدواً للفوضى الضاربة . اطنابها في هذه الدائرة من أولها إلى هذه الساعة ، وجل قصده كان منحصر في تنظيمها وجعلها موضع احترام الجميع لاموضع الاستعزاء كما هو واقع اليوم . وها قد سمعتم جواب الحكومة أيضاً بأن لدى المجلس التقني مشروعاً بدرس ولا ندري أهو مشروع قانون أم نظام أم تعليمات وعلى كل فقد كانت العجلة في نظرها من الشيطان أو أنها تعمل بما يقولون « كل آت قريب » فله الأمر من قبل ومن بعد .

تعدون أيها السادة ! أن رئيس هذه الدائرة وبعض موظفيها هم مستعدون جيئهم لغاية سامية لخص وتدقيق حسابات الحكومة جميعها لئلا تتسرب أموال الحكومة إلى جهات غير مشروعة وتكون هذه الدائرة نموذجاً حسناً وقدوة صالحة لجميع الدوائر في التوفير والتدقيق وتنظيم الحسابات . غير أن الأدوار التي قام رئيس هذه الدائرة بتشييدها على ظهر الأمانة جعلت الناس قاطبة تنفر من هذه الدائرة وتشتمونها حتى غدت كلمة « مراقبة » ثقيلة على النفوس لا يرافقها شيء من الثقة والاحترام . إذ كيف يتاح للناس بخارهم شيء من الاحترام نحو هذه الدائرة وهم يعلمون أن رئيسها نشأ مع أحد موظفيه في يوم من الأيام في المكتب الرسمي وأشتد بهم الأمر إلى أن وصل حد الملائكة على مسمع ومرأى من بقية الموظفين بل كيف يتخلل النفوس شيء من الاحترام نحو هذه الدائرة وهم عالمون بالرحلات الخصوصية المعلومة التي يقوم بها رئيس هذه الدائرة على حساب الأمانة .

توجد في فلسطين دائرة للمراقبة تراقب جميع الحسابات وتتقاضى ما يقارب التسعة آلاف من الجنيهات . ولا يتجاوز أن واردات حكومة فلسطين تتجاوز ٣ ملايين جنيهاً بينما وارداتنا بما فيها الهبة البريطانية لا تتجاوز ٢٥٠ ألفاً من الجنيهات تتقاضى منها دائرة المراقبة في شرقي الأردن ما يقارب من ٤٠٠٠ جنيهاً . ففي فلسطين التي وارداتها لا تقل عن ٣ ملايين جنيهاً ما يقارب على ٣٠ موظفاً للمراقبة وفي شرقي الأردن التي وارداتها لا تتجاوز ٣٥٠ ألفاً كما أسلفت ١٦ موظفاً . فأمالوا كيف يكون العدل والانصاف في توزيع أموالنا ؟!

لدينا دائرة للزراعة كلنا في الدورة الماضية سعى جهده لزيادة مبلغ من الوفر الذي اقتصدناه

لنتمكن هذه الدائرة من أن تحدث لنا حدثاً جديداً نستطيع أن نبني عليه أسس مستقبلنا الزراعي فخلقت لنا العراقل تلو العراقل حتى حيل بيننا وبين ما نريد وكالوا لدائرة المراقبة المال كيلا لننفقه جزافاً وبدون حساب .

يقول مدير المراقبة أنه لم يصرف مياومات علاوة على رواتب موظفين مقيمين بين أهلهم وفي بلدتهم بل يصرف هذه المياومات لموظفين غير المقيمين في المحطات وفق القانون مع أنه هناك موظفين في مأدبا والكرك والصلت مضى على وجودهم هناك ما يقارب السنة وحضرة المدير يقوم بصرف المياومات كما يشاء . ولمن يشاء منهم .

إن فخامة رئيس الوزراء صرف لهم هذه المياومات بعد أن اغفل من قبل مدير المراقبة أن المقصد الأساسي من إعطاء المياومات هو للذين يتغيبون عن مقر وظائفهم الدائمة بصورة مؤقتة ولم يخطوا منزلاً في إحدى إبنية الحكومة لئلا يكونوا عالة على الناس وعلى هذا بنيت المادة العاشرة من قانون نفقات الانتقال والسفر إذ نصت الفقرة الأولى منها على أن يعطى للموظفين الذين يتغيبون مؤقتاً عن مقر أعمالهم الدائم ولم يخطوا منزلاً في إحدى إبنية الحكومة مياومات كاملة عن ثماني ليال فقط ونصت الفقرة الثانية منها على إعطائهم نصف المياومة عن ثماني ليال أخرى بعد انقضاء الليال الثانية الأولى في محل ما . فيفهم من هاتين الفقرتين :

- ١ - يجب أن يكون التغيب عن مقر العمل الدائم .
 - ٢ - يجب أن يكون التغيب مؤقتاً .
 - ٣ - المدة الموقته ثماني ليال أولى وثمانية ثانية أي ست عشرة ليلة على أن تكون في محل واحد . وعلى هذا فلا يحق لرئيس هذه الدائرة أن يعطي ملاً واحداً باسم مياومات موظفيه الذين أصبح مقر أعمالهم الدائم في المحطات وفي بلدتهم وبين أهلهم .
- نعم ! أن الفقرة الثالثة من المادة العاشرة الآتية الذكر نصت على أنه يجوز لرئيس الوزراء في ظروف استثنائية أن يصرح بدفع مياومة كاملة أو نصف مياومة لمدد تزيد على المدد المعتبة في الفقرتين الآتيتين الذكر . فيفهم من هذه الفقرة :

- ١ - يجوز لرئيس الوزراء أن يصرح بإعطاء مياومات أو نصف مياومات لمدد تزيد على الستة عشرة ليلة .
 - ٢ - يجب أن يكون هذا الإعطاء مقروناً بظروف استثنائية .
- لهذا فأنتي أحب أن أعلم من رئيس هذه الدائرة فيما إذا كانت هناك ظروف استثنائية تدعو

لا إعطاء مياومات لموظفيه الذين يشتغلون في مقر عملهم الدائم ومع عائلاتهم وفي بلدتهم ! وما هي قيمة تلك الظروف التي حدثت به الى مثل هذا العمل ؟

وانني لموقن بأنه ليس هنالك اي ظرف استثنائي او اية حالة مجبرة تدعوه لامر كهذا اللهم الا رغبة في معارضته للقانون باسم القانون ومخالفته للنطق او الوجدان والضمير : وانني لاستطيع ان افسر سلوكه هذا الا بما يأتي :

١ - اغفال رئيس الوزراء .

٢ - سوء استعمال الوظيفة .

ربما يعتقد البعض من الزملاء الكرام انني اتحمل على حضرة رئيس هذه الدائرة المحترم غير ان الحوادث التي سأذكرها لكم الان تثبت لكم ما انطويت عليه من حسن النية والتفتيش على المصلحة العامة وتظهر لكم جلياً كيف يعلمنا جنبابه الاقتصاد والتنظيم في حساباتنا جميعها وهما كما يأتي :

١ - سافر رئيس هذه الدائرة في ١٢ مايس سنة ١٩٢٩ مع ذويه الى الحلة تحت ستار التفتيش بسيارة رقمها ٢٢٠ ومكث هناك سبعة ايام متوالية استعمل فيها السيارة تارة في الحلة وتارة بين الحلة ووجهة اخرى هو يعلمها . فلست ادري ولا النجم بدري ما هي البواعث العظيمة التي بثت برئيس دائرة المراقبة نفسه ليدقق ويفتش حسابات الحلة سبعة ايام متوالية يتقاضى عنها المياومات واجرة السيارة ؟ اللهم الا الاستعجاب والتزهد على حساب الامة ! وهناك ايها السادة وجه رئيس هذه الدائرة الى الزميل الكريم سعيد بك المفتي وظيفه جديدة عنده لا يريد ذكرها بل اذا استنطقتم الزميل الكريم ربما نزل عند رغبتكم فاعلمكم بالوظيفة الجديدة والاسباب التي دعت اليها .

٢ - سافر حضرته في ٢٤-١١-١٩٣٠ مع اثنين من موظفيه بسيارة رقمها ٢٢٠ الى الكرك علاوة على الموظف الموجود هناك فكان مجموع موظفي المراقبة ثلاثة ورئيسهم . فلست اعلم الاسباب التي قضت على حضرة الرئيس وفريق من موظفيه بالذهاب الى الكرك ؟ وما هي الفوضى العظيمة التي تستلزم ذهاب هذا العدد العظيم من الموظفين وما هي نتيجة تفتيشاتهم ؟ ما كان من هذا كله شيء الا رغبة في التزهد على حساب الامة من يوم ٢٤-١١-١٩٣٠ الى ١-١٢-١٩٣٠ .

٣ - سافر رئيس هذه الدائرة في ١٨ آب سنة ١٩٢٩ مع احد موظفيه بسيارة (طبعاً رقمها ٢٢٠) الى الحمر لاجل تفتيش الحمر . ولكن لم يستقر به المقام حتى اعاد السيارة الى عمان (وتلفن) لاحد موظفيه بان يحضر له عائلته مع كبش بالسيارة نفسها وظل طيلة ذلك النهار هناك وثاني يوم ١٩-

منه رجع بالسيارة نفسها وتم الفحص الفجائي كما يقولون فيأري هل كان هناك ما اوجب ذهاب حضرته واثنين من موظفيه للحمر ؟ كلا ان ذهابه كان للتزهد والانصراف تحت ستار التفتيش .

٤ - سافر جنابه في ٢٩٤٩٥٣ الساعة ٤ بعد الظهر مع ذويه واحد موظفيه الى الزرقا بسيارة رقمها طبعاً ٢٢٠ ايضاً لاجراء عملية الفحص الفجائي هناك ولست ادري فيما اذا كان هناك محاسبون او صناديق اموال اوجبة ؟ ولكن انعلمون ما كانت نتيجة هذه السياحة ؟ انه عندما وصل الى الزرقا اعداد السيارة لتنتظره في محطة عمان ثم لما لم يجد في الزرقا محاسبين ولا جباة ولا صناديق للاموال اضطر لان يجري فحصه الفجائي في المحطة ولا اعلم فيما اذا كانت المحطة تحت انصرافه ؟ وبعد ذلك رجعوا جميعهم بالقطار مجاناً تحت ستار تفتيش التذاكر . فهل تفتيش التذاكر في القطار يستدعي ذهاب رئيس الدائرة بنفسه واحد موظفيه ؟ كلا !

٥ - وهناك رحلة اخرى اشد غرابة مما ذكرت وهي ان احد موظفي دائرة المراقبة كان اخذ من قاضي السلط الشرعي مبلغ ٣ جنيهات بطريق لا يستطيع الجزم بانها غير مشروعة . ثم اضطرت دائرة المراقبة على اعادة هذا المبلغ . فما كان من رئيس هذه الدائرة الا ان شد رحاله الى الصلت مع احد موظفيه بسيارة رقمها ٢٢٠ ايضاً . فقدم ذلك المبلغ الى القاضي الآنف الذكر لم يكن باسكانه اعادة المبلغ عن طريق البريد او عن طريق السيارات التي لا تقطع بين عمان والصلت يومياً ؟ بل غير انه ما ذا فعل بزعته لخلق الرحلات بدفع للمياومات واجور السيارات ؟ فهذه الرحلات وامثالها اكثر ما كان يتقاضى عنها المدير ومن يبعثه من الموظفين مياومات وكنا ولم نزل ندفع لهم ايضاً اجور السيارات التي كان رقمها في اكثر الاحيان ٢٢٠ وانكم تستغربون اصراري على السيارة التي رقمها ٢٢٠ ولكن عندما تقفون على الحقيقة تتولاكم الدهشة ! اذ كانت لمدير المراقبة سيارة خصوصية شئت الاقدار ان يبيها الى احد السواقين تحت ذلك الرقم رقم (٢٢٠) باقساط معلومة ثم عكف حضرة الرئيس المحترم على خلق رحلات منها كان شكلها والظروف الداعية لها ليتمكن بهذه الطريقة من الحصول على ثمن السيارة بطريقة سهلة ولا تدموه لمراجعة المحاكم :

انني ايها السادة لست من الذين يحبون غلا في قلوبهم نحو هذه الدائرة ورئيسها بل من الراغبين في تنظيم الدوائر وتدقيق حساباتها غير ان التصرفات الكيفية التي يقوم بها رئيسها تحت ستار التدقيق مستفيدة من القانون تجعلني وتجعل كل فرد من افراد الامة مبرئاً في المقصد

الشريف والنية الحسنة التي بني عليها تأسيس هذه الدائرة .

وقد كنت معتقداً عندما اقيمت هذه الدائرة بأنها ستكون مثلاً قيماً تحذيه جميع دوائرنا الحكومية وظللت كما ظل غيري ايضاً نراقب اعمالها وكنا نعمل النفوس بالصبر والاصلاح كلما بلغنا شيء عن التصرفات الكيفية القائمة بهذه الدائرة حتى نفاد الامر وعز الصبر ولم يعد بوسعنا الا الجهر بالحق لعل الجهر بالحق يفيد . لهذا اقترح على مجلسكم الموقر ما يأتي :

١ - تعيين مدة للحكومة لتقديم مشروع قانون دائرة المراقبة على المجلس او ان تقدمه باول جلسة استثنائية تعقد بسبب قرب انتهاء الدورة الحالية .

٢ - ان تقوم الحكومة فوراً بتشكيل لجنة خاصة من موظفين قديرين لتفتيش اعمال هذه الدائرة بصورة جدية وتدقق جميع مستندات الصرف وتحقق عن كيفية صرفها والاسباب الداعية لذلك اعتباراً من تاريخ تأسيسها الى الان ورفع نسخة من تقرير هذه اللجنة الى المجلس للتشريع الموقر . ليرى رأيه فيه .

٣ - توقيف دفع المبالغ لموظفي دائرة المراقبة الذين هم في الملحقات بصورة دائمة كما نوهت عنه عطا الله بك السجيات - كان المجلس العالي في الدورة الماضية قد اقترحاً بخصوص الاستغناء عن الموظفين المستعاريين الا ان فخامة رئيس الوزراء لم يتخذ اية اجراءات بهذا الخصوص كما ان احد المستعاريين في دائرة المراقبة والذي يدعى جبره باسمه يتقاضى راتب بقدر ثمانية وخمسون جنيهاً فلسطينياً مضت مدة خدمته المستعار من اجلها كما وان المجلس التنفيذي قرر الاستغناء عنه الا ان فخامة رئيس الوزراء اعاده الى وظيفته بصورة مؤقتة راقية بمائلته .

زملائي الكرام ! انظروا كيف انت فخامة رئيسنا الجليل يرأف بمائلة مركبة من اربعة اشخاص ولا يرأف بأهالي شرق الذين يموتون جوعاً . ان مجموع رواتب دائرة المراقبة تقدر بأربعة الاف جنيهاً ولم تفد البلاد بقرش واحد .

فحبيب بك أبوشمر - انما اقول الان هو خارج بطبيعة الحال عما تفضل به حضرة الزميل صاحب السوء والي لم اصرح باسم حضرة الزميل وذلك لالقات نظر المجلس العالي بان العادة المتبعة في المجلس النيابية هي ان لا يصرح بالاسماء بل يقال ان احد زملاء اللجنة قال كذا وكذا واقترح ما هو كذا وكذا والحكمة في ذلك هو منعاً للشائعات التي ربما تجري من جراء لفظ او التصريح باسماء بعض النواب .

ان دائرة المراقبة هي دائرة غير مشروعة في شرق الاردن فهي لا تستند على قانون ووجودها

مخالفة فطرية لما لشرق الاردن من حرية واستقلال قيل انه اعترف بها مؤخراً .

فالمرابة المالية التي قد اعترف بها من قبل صاحب السمو الملكي العظيم سنة ١٩٢٤ في وجود مستشار مالية وقد سبق وعين ذلك المستشار لايجاد دائرة مراقبة تابعة لوزارة المستعمرات . اننا بطائنا وضع قانون لهذه الدائرة معناه اننا اعترفنا بمشروعية وجودها في شرق الاردن وهذا امر لا اخال الزملاء يوافقوننا على مثله . فشرق الاردن قد اعترف باستقلالها كما سبق ونوهنا ومعنى ذلك انها لم تعد مستعمرة ولم تعد تابعة لوزارة المستعمرات فدائرة المراقبة منها تغيرت اسماءها كما تفضل حضرة العضو المحترم صاحب السوء وال ولو انها سميت دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات التابعة للحكومة شرق الاردن فهي لا تزال ولن تزال تابعة لوزارة المستعمرات الامر المخالف كل المخالفة لحقوقنا المشروعة فريس هذه الدائرة اعني رئيس فرع المراقبة الموجود في شرق الاردن هو في الحقيقة المستر بران رئيس المراقبة العام في فلسطين وهو المسؤول فعلاً عن الفرع الموجود في شرق الاردن ويتقاضى من اجل ذلك (٢٠٠) جنيه فلسطيني سنوياً والحقيقة كما تلمون ان رئاسته لفرع التدقيق في شرق الاردن امر واقع لا جدال فيه اما ما ورد بخصوص رئيس قلم التدقيق والتقيق وهو رئيس اسبياً كما اسلفت فلا ار يد الخوض بهذا الموضوع ولا اكون بذلك قد تعرضت له اولى الا انه لا بد لي من كلمة واحدة وهي ان الاعمال التي عزيت لندير هذه الدائرة يقتراف امثاله او امثاله كثير من بقية رؤساء الدوائر هذا فيما اذا عدت مخالفات للقانون وتبذير بأموال الامة وثبتت هذه المخالفات وهذا التبذير بصورة فعلية .

فاللوضوع الاساسي والمخبر الذي يجب ان تدور عليه هذه القضية هو مشروعية دائرة المراقبة في شرق الاردن ام عدمها ، وفيما عدا ذلك يكون من قبيل القشور لامن القليل المسائل الجوهرية التي من واجب المجلس العالي البحث بها حرصاً على الامانة العزيرة التي ائتمنت عليها . اما بخصوص اقتراحات حضرة الزميل صاحب السوء وال وهي اولا تعيين مدة للحكومة لتقديم مشروع قانون دائرة المراقبة في شرق الاردن ولو ان الجواب على هذا الاقتراح قد سبق وزوده فيما قلت الا انني اكرر القول بان مجرد طلب وضع قانون لهذه الدائرة هو اقرار بمشروعية وجودها في شرق الاردن وذلك ما لا نريده بتاتاً ونرفضه بالوجه القطعي لاسباب . وهذه الدائرة تابعة لوزارة المستعمرات شئنا او ايننا وغيرنا الاسماء او قبلناها .

اما بخصوص الاقتراح الثاني : وهو توقيف دفع المبالغ . وهو توقيف دفع المبالغ هذه الدائرة ان المركز الاصلي لدائرة المراقبة هو العاصمة ولا يمتثل ابداً ان يذهب احد موظفي هذه الدائرة

الى المحققات لعمل رسمي دون ان يتقاضى مياومات وفيما اذا رأى المجلس العالي الموافقة على ذلك فهذا يحتاج لتعديل القانون المختص بدفع هذه المياومات .
عطاء الله بك - كل هذا ناشئ عن عمل رئيس الحكومة .
رفيفان باشا - لماذا نتكلم عن امور لا فائدة من ذكرها والقضية ليست قضية رئيس حكومة او غيره .

عقله باشا الحمد - اشتغلنا منذ العام في دائرة المراقبة وكنا قررنا الغائها ماذا كانت النتيجة لاشيء فأذا كان المراد والاشتغال بامر الاصلاح حقيقة يجب ان يعمل عملاً صالحاً ومثمراً .
شمس الدين بك - الا يجب ان نتكلم على الاقل فيما اذا كانت مساعيها تذهب ادراج الرياح ؟ لان من كلامنا هذا يفهم اننا نتوقع واننا نشعر بالالم . خير من ان تقول الناس انهم لا يشعرون ولا يشعرون .

عطاء الله بك - ان المسؤول هو رئيس الوزراء .
نجيب بك ابو شعر - لان رئيس الوزراء هو رئيس دائرة المراقبة ايضاً لانها تابعة له
رفيفان باشا - اما ان تأتيم لزوم الغائها اي الغاء دائرة المراقبة ؟ واذا كانت الحكومة لم توافق على هذا الالغاء فلانها لم تتمكن من تنفيذ قرار المجلس العالي .
نظمي بك - ما كنت اريد ان اتكلم لما المني من مرض لولا ان الجاني الزميل نجيب بك ابوشعر ، لاني كثيراً ما اصفي اليه ولكنني لم استطع ان اؤلف بين المتناقضات والغرائب .
قال ان وجود دائرة المراقبة في شرق الاردن مخالفة فظيعة لما للبلاد من حرية واستقلال وما لبث ان عاد وقال ، بانها موجودة ان اردنا او اينما وانها تابعة لوزارة المستعمرات وان وجودها امر واقع فهل في مثل هذا القول كرامة لهذا المجلس ان دائرة المراقبة نفسها انت وعلى مسامحة الزميل قالت انها دائرة مربوطة بدوائر الحكومة وانها خاضعة لقوانين البلاد .
قد يكون الامر على عكس ما قالت ولكن ليس للزميل الكريم ان يصريح بما صرح به ولا ان يدافع عن دائرة شكرونا منها وما زلنا نشكو .
نجيب بك ابو شعر - الآن ظهر انك مريض .

نظمي بك - انت المريض وامرض من مريض ، فهل لرجل يعرف الاصول المالية ويقول بعدم لزوم هذه الدائرة . كان عليه ان يدرس قليلاً ثم يتصدى للدفاع بصورة مشروعة ومنقولة .
انت في سائر حكومات العالم يوجد دوائر التدقيق يقال له ديوان الحسابات العامة وهذه

الدائرة هي التي تنظم الامور المالية وتراقب الصرف وتقوم بالاعمال المنوطة بهذه الدائرة ولكن المجلس كان في الدورة السابقة قال بعدم لزوم هذه الدائرة لان المتمد البر يطالب هو الذي يقوم باعمال ديوان الحسابات ولان هناك مستشار مالي ولان المالية تدار مباشرة فليس من حاجة لوجود دائرة مراقبة تراقب اعمال دائرة المراقبة الحقيقية ، فلو كننا نحن الميسمين والمسيطرين على الدائرة المالية لكن من الضروري تشكيل ديوان محاسبات عامة ولكن طمنا ان الصرف وغيره من الاعمال المالية ليست بايدينا فليس من حاجة لمثل هذه الدائرة .

وقال الزميل المدافع ان الاعمال التي عزيت لمدير هذه الدائرة يقترب امثالها كثير من رؤساء الدوائر الاخرى كان هذه الاعمال بنظره لا تستوجب الاهتمام مع انه لو كان يعلم شيئاً عن مثل هذه الاعمال لوجب عليه بحسب الامانة ان يعلن عنها وان يطلب اجراء التحقيق من اجلها لان هذه الاعمال لا يجوز السكوت عنها . فاذن كان اقتراح الزميل الانسي بك بخصوص التحقيق عن هذه الاعمال في محله .

ومما يجب على الحكومة اذا كانت ترغب بالمحافظة على اموال الامة ان تقوم بمثل هذا التحقيق التز به .

ثم قال بخصوص اقتراح الانسي الثاني بانه غير ضروري لان التحقيق لا يكون الا بعد تعديل قانون الانتقال والسفر في حين ان المواد التي ابانها الزميل الانسي بك لو صحت وثبت بالتحقيق انها واقعة فلا ريب ان رئيس تلك الدائرة يكون مسؤولاً عن مثل هذه الاعمال المخالفة للقانون السالف الذكر لذلك اؤيد الزميل الانسي بك بقترحاته وارجو من الزميل نجيب بك ابو شعر ان يجعل جوابي هذا على حسن نية .

شمس الدين بك - انني اؤيد الزميل الانسي بك ونظمي بك هذا وانها لم يتركها لي ما اتولاه في هذا الموضوع . غير انها نسباً بان المراقبة ما اصبحت كبقية الدوائر الا بعد ان اقر المجلس موازنتها في الدورة الماضية على ان يعرض علينا نظام او قانون في هذه الدورة بشأن تغيير وضعيتها الحاضرة . فانا من الاول قلت بان دائرة المراقبة تحتاج الى الانتقاد الشديد هذا وقد ذكر الاستاذ نظمي بك ان هذه الدائرة تحتاج لمراقبة ثانية لما ارتكبه من الاغلاط والسيئات لذلك هي اخق ان تراقب اكثر من ان تراقب بقية الدوائر .

وبما ان هذه الدائرة تدار من قبل المراقب العام للسرايين وهو احسن رجل انكليزي ام فلسطيني حسباً يقولون فاذا كان الامر كذلك لماذا اختص منطقة شرق الاردن بالسرايين الذي

كرهه الملا من سوء تصرفاته بالنسبة لدائرته والموظفين الآخرين في جميع أنحاء الامارة فانا بدوري والفت نظر للستر برائن المراقب العام لحكومة فلسطين عن طريق ضبط هذا المجلس لان كراهة هذه الدائرة ناشئة عن وجود هذا الرجل هذا مع تأييدي لاقوال الزميلين .

نجيب بك ابو شعر - يظهر جلياً ان نظمي بك بحالة صحية غير ملائمة وقد فهم اقوالي عكس ما تطويه من معاني لا كما قال حضرته بان اقوالي تنطوي على متناقضات عديدة فالمتناقضات هي بما ابداه وقد سبق له وكان من محبذي عدم الاعتراف بدائرة المراقبة كما ينت رأبي في ضبط هذا المجلس ولكنه الآن يرجع ويقول بانه لا بد من دائرة المراقبة في شرق الاردن . نعم انا اقول بانه لا بد من ديوان تفتيش لدوائر المالية ومعنى الدوائر المالية التابعة لحكومة شرق الاردن لا دائرة تأتينا من غير شرق الاردن وتؤلف بغير رأي حكومة شرق الاردن وتكون تابعة لوزارة المستعمرات .

اهل انا الذي يناقض اقواله ام حضرة الزميل انا اظن انه اراد ان يتكلم رغم قوله بانه لم يرد الكلام وانه اراد ان يفند اقوالي عليه يتندي الى شيء . يقوله ولكني اقول للزميل بانه خير له ان لا يتحداني وان لا يلعب بالنار لانني لست من الرجال الذين يسكتون على مثل هذا التهكم فاذا كانت لديه حسن نية كان عليه ان يبحث دون ان يأخذ كلامي بحرف بحرف ويقول قال كذا واقول كذا مع ان جميع النقاط التي عدها لم تخرج عما قلته في محضر هذا المجلس ، لقد استندت على نقطة اساسية وهي عدم مشروعية وجود دائرة المراقبة ولم انتطرق الى غير ابحاث لانها غير ضرورية وغير جوهرية ولا اريد القول بان بعض الزملاء الذين تطرقوا اليها لم يفعلوا ذلك الا بدافع التعامل الشخصي لا عن حسن نية كما قيل .

انا ليس بيني وبين مدير المراقبة قسطندي بك فرح اي علاقة صداقة حتى ادافع عنه

محمد بك الانسي - ولكن رجاءك للدافعه عنه .

نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) وانا اقول للانسي بك انه يوجد اشخاص ان لم يكونوا اوعزوا اليه بل رجوه للتحامل على مدير المراقبة قسطندي فرح ولتقديم هذه الاسئلة .

محمد بك الانسي - انت مخطيء .

نجيب بك ابو شعر (مداوماً) لانا لست مخطيء وهذه هي الحقيقة فلا تريد ان تتطرق للشخصيات ولا تريد ان يكون سجل هذا المجلس مملوء بالشتم والاعراض بل يجب ان يكون سجلاً يبحث في المسائل العامة والمصالح العامة لا غير .

نجيب بك الشريدي - ما كنت اودع خوض بباب هذا الموضوع بعد ان قتله الزملاء بحتاً .

واشبعوه تمحيصاً من جميع وجوهه لولا انني اعيد هذا المجلس من ان يكون مسرحاً للتشيل واصنعة اوقات الامة بالمشاحنات والاتصار الى زيد والتعامل على عمرو وان احد الزملاء قدم للحكومة سواء الا يطلب فيه بعض البيانات عن اعمال اتصل به خبر حصولها في دائرة تدقيق الحسابات ويطلب صاحب السوء ال بعد اخذ الجواب من الحكومة تشكيل لجنة تحقيق للقيام بما يترتب الى هذه الدائرة فلو فرضنا ان لجنة التحقيق ايضاً انحرفت عن وجهة الاستقامة وجب ان تشكل لجنة تحقيق لتحقيق عنها واذا انحرفت اثباتية وجب تشكيل الثالثة فينجم عن ذلك التسلسل .

ان الاسباب التي حدثت في البحث بالموضوع على هذا الشكل لانني لم ار عملاً من الاعمال في شرق الاردن سار على وجهة الاستقامة منذ تشكيلها حتى الان واسأل الله ان يكون تشاؤمي معكوساً . ان ما ذكره الزميل صاحب السوء ال بخصوص توقيف مياومات الموظفين الذين يذهبون للتحقيق في بلادهم ويبيتون في بيوتهم وان يتخذ المجلس قراراً يقضي بتحديد وقت معين للحكومة لوضع صيغة القانون الذي قرره المجلس في الدورة الماضية فيما يتعلق بتحديد صلاحيات ودرجة ارتباط هذه الدائرة بالحكومة .

ان هذين البندين من الاقتراح اعتقد انها مشمولان بالبند الثالث المتعلق بتشكيل لجنة التحقيق لتقوم بتفتيش دائرة المراقبة فان هذا التحقيق لاشك يشمل معاملة المياومات فاذا وجدوا هو مخالف للقانون فيها استردت تلك المياومات من قابضها وان الحكومة اذا استطاعت تشكيل لجنة تحقيق لتفتيش هذه الدائرة يكفيها لان نعلم بان هذه الدائرة مربوطة بالحكومة ارتباط فعلي لا اسمي . نحن اكثرنا من اللوم على الحكومة في كل مواضعنا التي تتعلق في امور البلاد غير انني في الوقت ذاته لا اعتقد ان الحكومة اعطيت اكثر مما في يدها ورفضت ولكن الشيء الوحيد الذي نطلبه من الحكومة اما ان تقف موقف المدافع عن حقوق البلاد وان تضعي بكل مصلحة شخصية تجاه المصالح العامة واما ان تترك الكراسي لغيرها ليحرب نفسه في ميدان النضال هذا كل ما نطلبه من الحكومة .

علاء الدين بك طوقان - المسألة بسيطة جداً وهي ان رجال الحكومة لتتنازل عن كراسيها

لغيرهم وتقول ان المسألة بسيطة جداً ؟

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) انا لا استطيع الجزم بأن ما يترتب الى دائرة المراقبة بأنه صحيح او غير صحيح ولكن التحقيق يحللي الضد ويظهر الحقائق واطلب من الحكومة ان تصرح في هذا المجلس هل باستطاعتها تشكيل لجنة تحقيق لهذه الدائرة ام لا وهل هي عاجزة على

تشكيلها بناء على طلب المجلس ام ستضرب بأقتراح المجلس عرض الحائط كما ضربت بوضع صيغة القانون الذي يحدد صلاحيات ودرجة ارتباط دائرة تدقيق الحسابات بالحكومة ؟ وارجو من توفيق بك ان يتفضل بالاجابة على ذلك .

توفيق بك - بدون ان يطلب مني نجيب بك ان اتكلم كان من واجبي ان اهدي الرأي فيما قاله العضو المحترم مقدم السؤال . اتد اقترح حضرته ثلاثة امور الاول تعيين مدة لتقديم مشروع قانون دائرة تدقيق وتحقق الحسابات فقد سبق لي ان عرضت للمجلس العالي ان صيغة المشروع قد نظمت وانها تحت البحث في المجلس التنفيذي ومن الطبيعي ان تتم في اقرب وقت .

اما الاقتراح الثاني ، وهو ما يتعلق في توقيف دفع المياومات فلا اشارك حضرة العضو الرأي فيه لان ذلك امر اداري يجب ولكنني سأوجه نظر فخامة رئيس الوزراء الى التفويض الذي اعطاه . واصرح ان الحكومة ستنتظر الى الاقتراح بنظر الاعتبار .

الامر الثالث ، وهو طلب تشكيل لجنة التحقيق فأقول عليه ان من واجب الحكومة ولو لم يطلب حضرة العضو السائل اجراء التحقيق في هذا الشأن ان تقوم من نفسها بالتحقيق عما قيل بعد ان سمعت بتهم معينة موجهة الى رئيس دائرة تتعدد انه تابع كبقية الموظفين الى قوانين الحكومة وانظمتها .

ولهذا اصرح لحضرته بأن التحقيق واقع لاحتمال ولكن شكل التحقيق معين في قانون الموظفين وسيوجه بعد الاطلاع على محتويات الضبط والتمتع فيها سوال رسمي لرئيس هذه الدائرة ليجيب عليه ثم تجري التوقيعات القانونية بشأنه .

«وهنا صفق بعض الاعضاء استحساناً لهذه البيانات»

وكيل الرئيس - انتهى البحث . عندنا معاهدة الصلح مع تركيا .

توفيق بك اذا امرتم ان نقرأ تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ .

وكيل الرئيس - بفضل يا توفيق بك .

توفيق بك - المادة الاولى : يسى هذا القانون قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي

لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلت .

المادة الثانية : عدلت المادة الثانية من قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ المنشور في العدد ٢٥٩ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ نيسان ١٩٣٠ مالياً :

لا يستوفى رسم عن معاملات انتقال الاموال غير المنقولة بشرط ان يقدم طلب خلال المدة التي تنتهي بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ .

قبلت .

وكيل الرئيس : اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس عليه

نجيب بك الشردي - كان اقتراحي المختص برسوم التسجيل يحتوي على اربعة بنود هذا واحد منها كنت طلبت اولاً تنزيل رسوم التسجيل بنسبة تتلائم مع اوضاع البلاد الاقتصادية وطلبت ايضاً ان تلغى الرسوم التي تستوفى بنسبة عشرة في المائة من مجموع رسوم الفراغ باسم حصة ولاية . لان الفرض الموضوع من اجله هذه الرسوم لم يكن موجوداً في شرق الاردن لان حصة الولاية انما وضعت كتدبير عند تشكيل المحاسبة الخصوصية في الدور التركي .

والرابع اعفاء معاملات التسجيل والانتقال من رسوم حصر الارث وثمان الورقة والكتابة وجاء بند واحد من الاقتراح ولم تأت الثلاث بنود الاخرى فأرجو بيان الاسباب .

توفيق بك - عندما اقترح حضرة العضو المحترم تنزيل رسوم تسجيل الاراضي كنت ذكرت له بصراحة ان هذه الرسوم كثيرة ومن الواجب تنزيلها . وفي اليوم التالي تابحت مع مدير الاراضي بهذا الشأن فوجدت ان هذه الفكرة مقبولة لديه وانه قائم بأعداد لائحة قانونية لهذا الفرض وعندما ارسلت اليه الاقتراح اجاب الرئاسة بأنه سارع بتنظيم اللائحة المتعلقة برسم الانتقال وانه سينظم صيغة اخرى تتعلق ببقية المقترحات وسيقدمها بأقرب وقت وبالامس أكدت عليه واننا بانتظار ورود هذه الصيغة .

وكيل الرئيس - موضوع الجلسة الالية :

١ - اقتراح تعديل قانون الدخل .

٢ - معاهدة الصلح .

٣ - الميزانية .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي